

## مؤشرات الأمن الغذائي في الجزائر

## Food security indicators in Algeria

ابتسام خطاف<sup>1</sup> ، محلب فايزة<sup>2</sup>1 جامعة 08 ماي 1945 قالمة (الجزائر)، [khattaf.ibtissam@univ-guelma.dz](mailto:khattaf.ibtissam@univ-guelma.dz)2 جامعة فرحات عباس سطيف 1 (الجزائر)، [Faizamehleb@hotmail.fr](mailto:Faizamehleb@hotmail.fr)

تاريخ النشر: 2024/10/20

تاريخ القبول: 2024/10/10

تاريخ الاستلام: 2024/08/11

## الملخص:

تسعى دول العالم جاهدة للحد من مشاكل الفقر وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، والتي استفحلت في العديد من الدول خاصة بعد جائحة كوفيد 19. قامت الحكومات بتوجيه الموارد وتحفيز الإنتاج المستدام لمختلف المواد الغذائية بحيث تساهم في خفض تكاليف الأنماط الغذائية الصحية. من بين الجهود المبذولة تأتي الدراسات في مختلف الميادين الزراعية والصناعية والاقتصادية في سبيل تبيين السعي نحو تحقيق الأمن الغذائي، وتأتي هذه الدراسة للتركيز على معرفة واقع الأمن الغذائي في الجزائر من خلال التطرق إلى مختلف مؤشرات التي حددتها جمعية الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. خلصت الدراسة إلى أن المؤشرات المستخدمة عديدة ومتشعبة، ومن أهمها: مؤشر الجوع، مؤشرات سوء التغذية، مؤشرات الاستهلاك الغذائي، نسبة السكان تحت خط الفقر، مؤشرات الوصول إلى الغذاء، مؤشرات الاستقرار الاقتصادي ومؤشرات الاستدامة البيئية... وعلى الرغم من الجهود المبذولة والاستراتيجيات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية إلا أنها تعاني من مستويات متدنية من الأمن الغذائي بالإضافة إلى هشاشة النظم الغذائية المتبعة، مما يتطلب اهتماما وتثمينا أكثر.

**الكلمات المفتاحية:** سوء التغذية، الأمن الغذائي، التنمية المستدامة.

## Abstract:

Countries around the world are striving to mitigate issues of poverty, malnutrition, and food insecurity, which have exacerbated especially after the COVID-19 pandemic. Governments have allocated resources and incentivized sustainable production of various food items to contribute to reducing the costs of healthy dietary patterns.

Among the efforts being undertaken are studies in various agricultural, industrial, and economic fields to valorize the pursuit of food security. This study focuses on understanding the reality of food security in Algeria by examining its various indicators outlined by the World Health Organization and the United Nations Food and Agriculture Organization.

The study concluded that the utilized indicators are diverse and multifaceted, including but not limited to the hunger index, malnutrition indicators, food consumption indicators, poverty rate, food access indicators, economic stability indicators, and environmental sustainability indicators. Despite the concerted efforts and strategies adopted by the Algerian government, the country continues to grapple with low levels of food security, compounded by the vulnerability of its food systems.

**Keywords:** malnutrition, food security, sustainable development.

## المقدمة:

في ظل تنامي الاهتمام بمشاكل الغذاء وتوفره وتوزيعه وجودته على المستوى العالمي، وبعد جائحة كورونا 19 ظهرت الحاجة إلى ضرورة البحث في الأمن الغذائي الذي يشكل أحد العوامل المؤثرة في المقاربة الكلية للأمن الإنساني، فتحقيق الأمن الغذائي هو القدرة على البقاء وتوفير الإمدادات الغذائية الكافية من المواد الغذائية الأساسية في جميع الأوقات.

والجزائر كغيرها من الدول تعاني من عجز ومشكلة في أمنها الغذائي، حيث أصبح استيراد الغذاء من الخارج يميز الاقتصاد الجزائري؛ مما زاد من تبعيتها الغذائية للخارج. لذا قامت الجزائر بوضع خطط استراتيجية تنموية من أجل تحقيق أمنها الغذائي، إلا أنها وبالرغم من توفر الموارد المادية والبشرية والطبيعية إلا أنها عجزت عن إرساء معالم الأمن الغذائي، بسبب عدة معوقات صاحبت الخطط التنموية.

مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هو واقع الأمن الغذائي في الجزائر؟.

وللإجابة على التساؤل المطروح تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

## المحور الأول: ماهية الأمن الغذائي

أولاً. تعريف الأمن الغذائي: يوجد العديد من التعاريف التي تخص الأمن الغذائي؛ ومنها مايلي:

**التعريف 1:** حسب مؤتمر القمة العالمي للأغذية والذي عقد سنة 1996 يعرف الأمن الغذائي بأنه " الوضع الذي يتحقق عندما يتمتع جميع الناس وفي جميع الأوقات، بإمكانية الحصول الاقتصادي والمالي على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم الغذائية وأفضليتهم الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية". (البنك الدولي، 2023)

**التعريف 2:** "يتمثل الأمن الغذائي في ضمن الحد الأدنى (حد الكفاف) من الضروريات الغذائية لجميع أفراد المجتمع في أي فترة من الزمن". ( بكدي فاطمة، 2013، ص 65).

**التعريف 3:** " قدرة ذلك البلد على سد حاجات ساكنيه من غذاء كامل يتضمن المجموعات الأربعة (السكريات، النشويات، الكربوهيدرات والزيوت)، بما يحقق لكل فرد سعرات حرارية يومية لا تقل عن 2800 سعرة حرارية و80 ملغ من البروتين الحيواني والنباتي من إنتاج وطني". ( بكدي فاطمة، 2013، ص 65).

**التعريف 4:** وعرفت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مصطلح الأمن الغذائي على أن "توفير الغذاء لجميع أفراد المجتمع بالكمية والنوعية اللازميتين للوفاء باحتياجاتهم بصورة مستمرة، من أجل حياة صحية ونشطة". (جريدة المصدر، 2023).

## ثانيا: ركائز الأمن الغذائي:

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي وجود مجموعة من العوامل المادية التي تضمن تدفق الأغذية إلى الأشخاص (توافر، وصول، واستخدام الغذاء)، بالإضافة إلى العامل الزمني الذي يتمثل في استقرار العوامل الثلاثة الأولى، والاستقرار على المدى الطويل يقود إلى تحقيق استدامة الأمن الغذائي، إن توافر الغذاء يرتبط بعرض السلع الغذائية بنوعية جيدة وكمية كافية بالاعتماد على الإنتاج المحلي والتجارة الخارجية بشرط أن تكون نسبة الإنتاج المحلي اكبر من كمية الواردات .

أما وصول الغذاء وإتاحته واستخدامه فيكون عن طريق القدرة على تأمين الغذاء على مستوى الأسواق ووسائل الإنتاج، مع مراعاة مسألة القدرة الشرائية ودرجة تكامل الأسواق والسياسات السعرية الحكومية والقدرة على تحمل التكاليف.

كما يجب أن يكون هناك التوزيع العادل لمختلف طبقات المجتمع بما في ذلك الهشة لأنه قد يكون هناك غذاء وفير على المستوى القطري لكن لا يصل إلى الفقراء بسبب محدودية الدخل مثلما وضح ذلك Amartya Sen، ويضمن الاستقرار في الركائز السابقة عملية تحقيق الأمن الغذائي بصفة مستدامة. (بن عيسى كمال الدين، كبير فتيحة، 2018، ص 139).

## ثالثا. أبعاد الأمن الغذائي: تتمثل أبعاد الأمن الغذائي في: (سفيان عكرو، 2022، ص 58-59).

- التوفر المادي للغذاء: يتناول توفر الغذاء "جانب العرض" من الأمن الغذائي، ويتحدد حسب مستوى إنتاج المواد الغذائية، ومستويات المخزون، وصافي التجارة فيها.
- الحصول المادي والاقتصادي على المواد الغذائية: إن العرض الكافي من المواد الغذائية على المستوى الوطني أو الدولي لا يضمن في حد ذاته تحقيق الأمن الغذائي على مستوى الأسر. وقد أدت المخاوف بشأن عدم كفاية الحصول على المواد الغذائية إلى تركيز السياسات على نحو أكبر على الدخل والإنفاق والأسواق والأسعار في تحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي.
- الاستفادة من المواد الغذائية: تُفهم الاستفادة بصفة عامة على أنها الطريقة التي يحقق بها الجسم أقصى استفادة من العناصر الغذائية المختلفة التي تحتوي عليها المواد الغذائية. ويُعد تناول الأفراد ما يكفي من العناصر الغذائية التي تمدهم بالطاقة والمغذيات نتيجة للرعاية الجيدة وممارسات التغذية، وطريقة إعداد الطعام، وتنوع النظام الغذائي، وتوزيع الطعام داخل الأسرة. وإلى جانب الاستفادة البيولوجية الجيدة من المواد الغذائية التي يتم تناولها، فإن هذا الأمر يحدد حالة التغذية لدى الأفراد.

- الاستقرار: حتى لو كانت كمية الطعام التي يتناولها الشخص كافية اليوم، فلا يزال يُنظر إليه على أنه يعاني من انعدام الأمن الغذائي إذا لم تكن لديه القدرة الكافية على الحصول على المواد الغذائية بصفة دورية، مما يعرضه لخطر تدهور حالته الغذائية. وربما يكون للأحوال المناخية السيئة، أو عدم الاستقرار السياسي، أو العوامل الاقتصادية (البطالة، وأسعار المواد الغذائية الآخذة في الارتفاع) تأثير على حالة الأمن الغذائي.

رابعاً. مؤشرات الأمن الغذائي: لا يوجد إجماع حول كيفية قياس الأمن الغذائي في الدول، وتم اختيار هذه المؤشرات وفقاً للهدف والفئة المستهدفة، وتحديد الفئة المستهدفة يحدد المقياس الذي يتم وفقه جمع المعلومات، لذلك يمكن تلخيص مختلف مؤشرات الأمن الغذائي في العناصر التالية: (الاسكوا، 2019، ص34).

أ. مؤشرات الركائز الأساسية: تتمثل في المؤشرات التالية:

-نسبة النقص التغذوي.

-نسبة انعدام الأمن الغذائي.

-نسبة السمنة.

ب. مؤشرات التوفر: تتقيم إلى عدة مؤشرات وهي:

- نسبة إنتاجية القمح.

- مؤشر الإنفاق الزراعي.

- نسبة الخسائر الغذائية.

- نسبة إمدادات الطاقة التغذوية.

- نسبة الاعتماد على واردات القمح.

- نسبة المياه المستخدمة في الزراعة.

ج. مؤشرات الحصول: تتكون من المؤشرات:

- نسبة الفقر.

-نسبة الإنفاق الغذائي.

-نسبة البطالة.

- مؤشر الأداء اللوجستي.

-نسبة التضخم.

د. مؤشرات الاستفادة: تنقسم إلى:

- نسبة الحصول على مياه الشرب.

- نسبة الوصول إلى الصرف الصحي.

- نسبة تقزم الأطفال.

-نسبة هزال الأطفال.

-نسبة فقر الدم عند النساء.

هـ. مؤشرات الاستقرار: تنفرع إلى المؤشرات التالية:

- مؤشر تغير المناخ.

-مؤشر المفارقات الأسعار.

-مؤشر الاستقرار السياسي.

-تقلبات الإنتاج الغذائي (1000 دولار للفرد).

-تقلبات الإمداد الغذائي (كيلوسعرة حرارية/الفرد في اليوم)

## المحور الثاني: محاور الأمن الغذائي في الجزائر

أولاً. واقع الامن الغذائي في الجزائر: احتلت الجزائر المركز الخامس عربيا في مؤشر الأمن الغذائي العالمي

ل الربع الثاني من 2022 وفق تقرير مؤسسة .Deep Knowledge Analytics:

واحتلت المرتبة الاولى عربيا دولة الامارات العربية المتحدة (26 عالميا)، ثم قطر (29 عالميا)، وثالثا

البحرين (30)، ورابعا سلطنة عمان (41) فالجزائر خامسا عربيا و43 عالميا.

وتعمل الجزائر على إعداد مخطط لإعادة تنظيم قطاع الفلاحة ضمن عدة مبادرات تستهدف تكثيف

جهودها لضمان الأمن الغذائي، خاصة في مجال الحبوب، وتوسيع الأراضي الزراعية لإنتاج الأعلاف مع

اعتماد استخدام الوسائل التقنية الحديثة والأسمدة، لزيادة المساحات الزراعية، وتساهم الفلاحة بنسبة 12.3%

من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عام 2021، بحسب البنك الدولي.

وذكر وزير الفلاحة عبدالحفيظ هني، أن قيمة الانتاج الفلاحي ارتفعت خلال العام 2022 بنسبة 38

في المئة مقارنة بعام 2021، وقال إن الجزائر "قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الحبوب وبالتالي

خفض فاتورة الاستيراد، وهو ما تم تسجيله بالفعل."

كما وصف موسم الحبوب الأخير 2021 / 2022، بالجيد مقارنة بالمواسم السابقة، مضيفاً أن إنتاج

القمح الصلب كاف لسد الحاجيات الوطنية، في مقابل القمح اللين الذي يبقى في حاجة إلى تطوير قدراته

الإنتاجية لتقليص فاتورة الاستيراد.

وأكد الوزير هني أن المواد الفلاحية الرئيسة سجلت زيادة لافتة في الإنتاج في 2022، موضحا، أنه على رأس المواد الاستراتيجية للقطاع، "تجد شعبة الحبوب التي بلغ إنتاجها 41 مليون قنطار في الموسم الفلاحي 2021 / 2022، أي بزيادة قدرها 48 في المئة مقارنة بالموسم الذي سبقه"، وعرف إنتاج البقول الجافة ارتفاعاً بـ 20 في المئة، وإنتاج البطاطا التي تعد من المنتجات الغذائية الأساسية للجزائريين، زيادة قدرها 30 في المئة، كما شهد إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء والحليب ارتفاعات لافتة، وفق ما صرح به وزير القطاع، الذي أشار إلى أن "هذا الإنتاج سمح بتغطية الاحتياجات المحلية من الغذاء بنسبة 75 في المئة". (جريدة المصدر، 2023).

ومؤشر الأمن الغذائي العالمي الذي يتألف من مجموعة مؤشرات من (171) دولة احتلت فيه الجزائر المركز الـ 43 يقيس الأمن الغذائي في معظم دول العالم نُشر لأول مرة عام 2012، وتتولى إعداده وتجديده عدد من المجالات العالمية المختصة في الاقتصاد ومن أهمها مجلة (ذي إيكونوميست) و مؤسسة

#### Deep Knowledge Analytics

وتعتمد هذه الأخيرة، على 3 عوامل رئيسية هي إمكانية الوصول إلى الغذاء، ومخاطر الأزمة، ومرونة الاقتصاد في 171 دولة حول العالم، لتحديد مجموع النقاط لكل دولة، وتُظهر القيمة الأقرب إلى 10 نقاط حالة أكثر أماناً واستقراراً في ملف الأمن الغذائي.

ووفقاً لأحدث بيانات مؤشر الأمن الغذائي العالمي الصادرة عن مؤسسة Deep Knowledge Analytics، والذي يقوم بتحديث النموذج سنوياً لالتقاط التغيرات السنوية في العوامل الهيكلية التي تؤثر على الأمن الغذائي.

وحذرت المؤسسة في التقرير ذاته من زيادة مستويات الجوع وانعدام الأمن الغذائي في إفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأميركا اللاتينية وجنوب آسيا خلال المدى القريب والمتوسط، مضيفة أن البلدان المتقدمة التي تتمتع بالأمن الغذائي لن تواجه الجوع، ولكنها ستشعر بالعجز في بعض المنتجات الغذائية مع ارتفاع التضخم.

وأكد التقرير ذاته، أنه من المتوقع أن تعاني الدول التي تشهد نزاعات وأزمات اقتصادية حتى قبل الحرب الروسية، وظروفاً مناخية سيئة مثل الجفاف، بشكل أكبر من الدول الأخرى وتكون أكثر عرضة للجوع.

ويأتي إصدار مؤشر الأمن الغذائي في هذا الوقت الذي خلفت الحرب الروسية - الأوكرانية، آثاراً ضخمة تتعلق بالأمن الغذائي، وهو ما اضطر العديد من الدول إلى الاستعانة بمؤسسات التمويل الدولية لتأمين احتياجاتها الأساسية من الغذاء في ظل الارتفاع الكبير في الأسعار. (المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2023)

ثانيا. العوامل المؤثرة في الأمن الغذائي في الجزائر: هناك العديد من العوامل التي تؤثر بشكل أو بآخر

في الأمن الغذائي في الجزائر وأهم هذه العوامل هي: (طرويبا نذير، 2020، 78-79)

**1. العوامل الطبيعية:** وتتمثل أغلب الطبيعية التي ساهمت في نقص الإنتاج الزراعي في الجزائر في:

-نقص نسبة الأراضي الصالحة للزراعة؛

-الاعتماد الكلي للزراعات على العوامل المناخية المتميزة بالتذبذب والتقلبات الدائمة؛

-عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها؛

-التصحر والتعرية والاستنزاف غير العقلاني للثروات الطبيعية.

**2. العوامل المادية:** تتطوي عمليات التنمية على تحول الاقتصاد من وضع تهيمن فيه الزراعة إلى اقتصاد

يتعاضد فيه دور القطاعات الاقتصادية كالصناعة وقطاع الخدمات. وفي الكثير من الاستراتيجيات التنموية لا تقوم

الزراعة إلا بدور ثانوي داعم، وكثير ما كانت تغفل أهمية التفاعلات الإيجابية بين الزراعة والقطاعات الأخرى.

والذي حدث في الجزائر هو اهتمامها بالتصنيع دون الزراعة من أجل تحقيق تنمية بعد الاستقلال، إذ عرف

الاقتصاد الوطني مع مطلع 1967 بداية المخططات التنموية موازاة مع بداية الاستراتيجية الصناعية.

**3. التحولات في النظام العالمي:** مع مطلع التسعينات حدثت العديد من التحولات في النظام العالمي، حيث

كان لانهايار المنظومة الاشتراكية أثر سلبي في الموازين التجارية للدول العربية على غرار الجزائر التي كانت

تصدر إلى تلك الدول منتجاتها وخاصة الزراعية منها.

**4. نمو التكتلات الاقتصادية:** أخذت فكرة التكتلات تظهر بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تميزت هذه

التكتلات بدعم التجارة البينية ووضع الحواجز، الأمر الذي أثر في الدول العربية من حيث تضيق السوق

المتاحة أمام منتجاتها الزراعية. أما الجزائر ودول المغرب العربي فقد تأثرت صادراتها الزراعية بشكل سلبي

نتيجة انضمام اسبانيا والبرتغال إلى السوق الأوروبية سنة 1986.

**ثالثا. المقترحات الحكومية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:**

قامت وزارة الزراعة والتنمية الريفية بتنفيذ سياسة التجديد الزراعي والريفي سنة 2008، وتتمحور هذه السياسة

حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمان السيادة الوطنية وتحقيق التنمية المستدامة، وتشكل

هذه السياسة من محورين: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، <https://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf>، 1-1-

(2)

**1. المحور الزراعي:** والذي يهدف إلى تعزيز القدرات الإنتاجية، زيادة إنتاج المحاصيل، تعزيز وتوسيع نطاق

الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، يعتمد في ذلك على ثلاثة برامج رئيسية، تنفذ عن

طريق الوسائل التالية:

- وحدات الاستبيان الحقلية؛
- مراكز الامتياز المتكاملة؛
- المهارات والبنى التحتية؛
- التكوين.

**2. المحور الريفي:** والذي يهدف إلى حماية وصون الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربع برامج تستند على الموارد التالية:

- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار عملية التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع، كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها.
- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة، لأغراض التشخيص والبرمجة للتنمية مختلف المناطق. يتيح هذا النظام رؤية واضحة لقدرات مختلف المناطق وتوجيه التدخلات وتقييم مختلف المشاريع التنموية.
- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحر، من أجل الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة واستغلال وتنشيط المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى.
- عقد كفاءة للتنمية الزراعية تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية.

**رابعاً. مرتكزات بناء استراتيجية اقتصادية متكاملة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر:** (مزلف سعاد، شليحي الطاهر، 75-77)

**1 . دور البحث العلمي في تحقيق الأمن الغذائي:** ضرورة وضع سياسة ملائمة للتكوين والبحث في الميدان الزراعي وتشجيعها من خلال توفير الموارد المالية لها. ذلك أن الواقع في الجزائر كما في غيرها من الدول النامية يبين أن هذا الميدان لا يحظى بالأهمية اللازمة رغم ما له من أهمية في تنمية وتطوير القطاع الفلاحي. فبينما نجد أن ما يقارب 5 مليار دولار تتفق على الأبحاث الزراعية على مستوى العالم نجد أن نصيب الدول النامية منها لا يتجاوز 1.3 مليار دولار. يعتبر البحث العلمي ركيزة أساسية يعتمد عليها، لإيجاد الطرق الفعالة والكفيلة ب:

- زيادة الإنتاج الغذائي على نحو مستدام؛

- الإنتاج الغذائي على نحو مستدام؛

- ضمان الإمداد بأغذية صحية، مغذية، متاحة وبأسعار معقولة؛

- إنتاج الغذاء على أقل المساحات وباستعمال أقل للمياه، الطاقة وغيرها من المدخلات؛

- تحسين الإنتاج النباتي، بتعزيز الإنتاجية وتطوير المحاصيل .

- الإنتاج بأقل ضرر ممكن على البيئة؛

2. . تبني استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة: إن أي استراتيجية تنموية للتخلص من مشكلة العجز الغذائي لابد وأن تتخذ من التنمية الزراعية المستدامة غاية لها، وتحديد الأهداف والغايات ينطلق من معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الأمن الغذائي وإيجاد حل دائم لها.

3. دعم الاستثمار الزراعي: يعرف الاستثمار الزراعي على أنه التخلي على شيء ما في الوقت الحاضر كالوقود أو الجهد أو الوقت لأجل تراكم الأصول أو رأس المال الذي سيسمح لهم بزيادة إنتاجيتهم ودخولهم في المستقبل.

4. التنمية المستدامة للموارد المائية: فتحقيق المواءمة بين الأمن الغذائي والأمن المائي، يتطلب زيادة مستمرة في موارد المياه وتحقيق الاستخدام الكفء والأفضل لها، وترشيد استخدام المياه في كافة المجالات وعلى رأسها الزراعة.

5. تكوين مخزون استراتيجي من الغذاء: من العوامل الهامة لتدعيم الأمن الغذائي، تكوين مخزون استراتيجي من السلع الغذائية الأساسية، خاصة الحبوب، وعلى رأسها القمح والأرز، ويتم تكوين هذا المخزون في ضوء تقدير الاحتياجات من الاستهلاك الحالي والمستقبلي، وتكوين هذا المخزون يكون عن طريق الإنتاج المحلي والاستيراد وبالتعاون والتنسيق بين الدولة والقطاع الخاص للمشاركة في تكوين هذا المخزون، وقد أوصت منظمة الفاو HAQ بأنه يجب الأخذ بعين الاعتبار هذا التوجه الدولي.

6. ضرورة تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي بين الجزائر والدول العربية: إن أهم العقبات التي تحول دون تحقيق الأمن الغذائي العربي ما يعرف بالتوزيع غير المتكافئ للموارد الزراعية والمالية العربية، فبعض الدول العربية تتوفر على موارد مالية إلا أن أراضيها الصالحة للزراعة نادرة بينما تحظى أقطار أخرى بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة إلا أنها لا تتوفر على الموارد المالية الكفيلة باستغلال تلك الأراضي، ولا يمكن للأهداف الاستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي أن تتحقق إلا عن طريق إيجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، والاستغلال الأمثل للموارد الزراعية والمائية والبشرية والمالية المتاحة ولإنتاج الزراعي أهمية كبيرة في

تحقيق الأمن الغذائي لأنه مصدر من مصادر الدخل بالنسبة لغالبية السكان في المناطق الريفية خصوصا في البلدان النامية.

خامسا. سبل تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر: (قويسي مبروك، بن موسى كمال، 2022، ص 442-443)

- تشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي: إن الزراعة الحديثة كي تحقق إنتاجية عالية تحتاج إلى استثمارات رأسمالية ومعرفية كثيفة، غير أنه يلاحظ أن حصة القطاع الزراعي في الجزائر من اجمالي الاستثمارات ضئيلة نسبيا مقارنة بالقطاعات الأخرى مع عجز البنوك في لعب دور في هذا المجال، لذلك لابد من سياسة ناجحة لتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة لاسيما من خلال منح القروض للمزارعين في إطار خطة شاملة لسياسة القروض مع وضع معايير موضوعية لذلك.

- تنمية الإنتاج الغذائي: عن طريق اعتماد الإصلاح الزراعي والذي يعني الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج الزراعي وتحسين ظروفه وإجراءات للحصول على مساواة أفضل في توزيع الدخل وكفاءة أعلى في تخصيص واستعمال الموارد الزراعية النادرة عن طريق تحويلها للذين يتقنون استعمالها.

- تنمية البنية الأساسية التسويقية: إن تسويق المنتجات الزراعية المحلية يلعب دور كبيرا في ديناميكية القطاع الزراعي وتشجيع الفلاحين وحثهم على تحسين إنتاجهم، ويتطلب ذلك وضع سياسة لزيادة الكفاءة التسويقية، والتي تتمثل في خدمات التبريد والترويج والتعبئة والنقل والتخزين وتقليل عدد الحلقات التسويقية باعتبارها من أكثر عوامل إصلاح النظام التسويقي أهمية مما يساعد على ربط المنتج مباشرة بالمستهلك.

- ترشيد الاستهلاك الغذائي: وذلك عن طريق تعديل أنماط استهلاك الغذاء بإيجاد البدائل الغذائية وتكثيف برامج التوعية في الأنماط السلوكية للأفراد وتوعيتهم بسلامة الغذاء.

- وضع سياسة البحث والإرشاد: إن الزراعة في عصرنا أصبحت علمية أكثر مما هي تقليدية، لذلك وجب وضع سياسة لتطوير البحث العلمي الزراعي وتوظيف نتائجه زيادة على الإرشاد الفلاحي، والذي يلعب دورا مهما في تكوين وتوعية الفلاح عن طريق إعداد وتطبيق سياسة البحث والإرشاد بهدف تدريب الفلاحين وإقناعهم بتبني النتائج والتقنيات الزراعية الحديثة من أجل تخفيض التكلفة وتحسين نوعية الإنتاج.

- تطوير صناعة تحويل للمنتجات الزراعية: من خلال تشجيع الاستثمار وإنشاء وحدات صناعية صغيرة لتحويل المنتجات الزراعية وتحسين الطاقة الإنتاجية لمعامل الصناعات الغذائية الزراعية الموجودة خصوصا

في بعض المواسم، حيث تمتلك الجزائر في هذا المجال تجربة كبيرة لا بد من دعمها للرفع من قدرات الإنتاج للصناعات الغذائية وفقا لطبيعة المنتجات ومراعاة تحسين مستوى المنتجات والخدمات وذلك بتوحيد المواصفات القياسية للسلع والمنتجات الزراعية وعصرية وحدات التحويل.

سادسا. مؤشر توافر الإمدادات الغذائية في الجزائر: يضم مؤشر التوافر قياس متوسط إمدادات الطاقة الغذائية، ومصادرها، وكذا متوسط قيمة إنتاج الغذاء. (قويسي مبروك، بن موسى كمال، 2022، 441-442)

أ. متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية: هذا المؤشر يعرب عن نسبة الأغذية التي بإمكان الدولة توفيرها سواء عن طريق الإنتاج أو الاستيراد مقارنة بحجم الطلب الإجمالي، ويعرب عنه بنسبة مئوية من الاحتياجات الغذائية خلال مدة زمنية معينة عادة سنة. وبالنسبة للجزائر فإن نسبة متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية عرف تطورا بحوالي 20 ٪ خلال العشرين سنة السابقة، بالانتقال من 123 ٪ إلى 146 ٪ خلال الفترة (2000-2018) ويعني هذا أنه إذا كان هناك مشكل انعدام الأمن الغذائي في الجزائر فإن سببه حتما ليس في كمية الإمدادات الغذائية لأن المتوفر من الغذاء يفوق حجم الحاجات الغذائية وهو في تصاعد مستمر.

ب. متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد : شهدت الجزائر نمو في نصيب الفرد من قيمة الإنتاج الغذائي خلال الفترة (2000-2017) بحوالي 0.68 ٪، حيث ارتفع في الفترة (2010-2016) ثم انخفض مجددا، ويعد متوسط قيمة الإنتاج الغذائي للفرد متقارب مع الدول مثل مصر والمغرب، لكن مقارنة مع فرنسا نجده يتجاوز 600 دولار للفرد سنويا و يتجاوز في البرازيل 400 دولار.

ت. متوسط الإمدادات الغذائية المستمدة من أهم المنتجات الغذائية: لم يتغير نسبة الإمدادات من الطاقة الغذائية المستمدة من الحبوب والجزور كثيرا وظل يتجاوز النصف (58 ٪) خلال الفترة (1999-2017) . كما عرف متوسط نصيب الفرد من البروتين ارتفاعا ملحوظا خلال نفس الفترة بالانتقال من 67 غ/الفرد/اليوم إلى 92 غ/الفرد/اليوم. أما متوسط الإمدادات الغذائية المستمدة من البروتين الحيواني التي يعرب عنها ابل غ/الفرد/اليوم عرفت ارتفاعا خلال الفترة (1998-2017) بالانتقال من 18 إلى حوالي 25 غ/الفرد/اليوم، ما يمثل نمو سنوي يقدر ب 86,1 ٪.

ث. مؤشر الوصول إلى الغذاء: نقصد بمؤشرات الوصول إلى الغذاء الوصول المادي والاقتصادي، ثلاث مؤشرات للوصول المادي إلى الغذاء هي: كثافة شبكة الطرق، كثافة خطوط السكك الحديدية ونسبة الطرق المعبدة إلى إجمالي الطرق. رغم أن الإحصائيات المتوفرة لدى الفاو تشمل فقط بعض السنوات إلى أننا نسجل إلى غاية سنة 2017 وجود 0.2 كلم من خطوط السكك الحديدية لكل 100 كلم<sup>2</sup>

و8,4 كلم من الطرق لكل 100 كلم سنة 2018. هذا المستوى الضعيف للبنى التحتية للنقل يعتبر من أضعف المستويات مقارنة بالدول المجاورة (طول خطوط السكك الحديدية 2.3 كلم لكل 100 كلم في تونس، 0.5 كلم في مصر و0.5 كلم في المغرب الأقصى، أما طول شبكة الطرق: 11.9 كلم في تونس، 13.7 كلم في مصر و13.1 كلم في المغرب الأقصى).

ج. **مؤشر استقرار الإمدادات الغذائية:** مؤشرات استقرار الإمدادات الغذائية يجمع في نفس الوقت مؤشرات الصدمات ومؤشرات قابلية الأفراد للتأثر بهذه الصدمات. تظهر مؤشرات الصدمات التقلبات على مستوى أسعار الأغذية محليا التي لم تكن كبيرة (بين 7.7 % و 4.13 % خلال الفترة 1998-2014)، السبب يعود إلى تدخل الدولة لتقني أسعار بعض السلع الغذائية الأساسية والإبقاء على سياسة الدعم لأسعارها.

ح. **مؤشر استخدام الأغذية:** تجاوزت النسبة المئوية للسكان الذين بإمكانهم الوصول إلى مصادر مياه أساسية الـ 93 ٪ خلال الفترة 1998-2017، فيما لم تتجاوز نسبة السكان القادرين على الوصول إلى مرافق صرف صحي ذات جودة 7,17 % سنة 2017، هذان العنصران مهمان جدا في التعبير عن ظروف إعداد الطعام والحفاظ عليه، والاهتمام بالنظافة الصحية والوقاية من الأمراض.

سابعاً. **ضعف الأمن الغذائي في الجزائر:** يمكن إرجاع أسباب ضعف الأمن الغذائي في الجزائر إلى النقاط التالية: (مزلف سعاد، شليحي الطاهر، 75)

- عدم الاهتمام بالزراعة بشكل فعلي وهذا ما يوضح فشل الخطط التنموية.
- إعطاء الأولوية للقطاعات غير المنتجة مثل قطاع التجارة والخدمات والإدارة.
- الاعتماد المفرط على عائدات قطاع المحروقات.
- سياسة دعم الأسعار بدل دعم الإنتاج.
- قلة المساحة المزروعة، شح الموارد المائية، تدني كفاءة الري وقلة مساحة الأراضي المروية وتصحر وجفاف الطبيعة
- عدم المواءمة بين التزايد السكاني وتوفير الغذاء اللازم.
- ارتفاع أسعار الغذاء والمضاربة من قبل الشركات العالمية.
- اعتماد القطاع الزراعي على الأساليب التقليدية مع غياب الأساليب التكنولوجية الحديثة.

- النمو السكاني المرتفع وهجرة الأرياف والعزوف على الاستثمار في القطاع الزراعي.
- تدني الإنتاجية الزراعية نتيجة لتخلف طرائق الزراعة.
- قصور التخطيط الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية.
- المضاربة في أسعار المواد الغذائية من قبل الشركات العالمية.

#### الخاتمة:

تعتبر الموارد الزراعية أكثر الموارد الطبيعية معرضة للتلوث والاستنزاف من طرف البشر، وهي تمثل مدخلات أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، الشيء الذي أوجب حسن إدارة استعمالها بطريقة مستدامة. والجزائر كغيرها من الدول لم تحقق أمنها الغذائي نظرا للتزايد الكبير للسكان واعتمادها على التجارة الخارجية، وزيادة الطلب على السلع الغذائية أماما عجز عن إنتاج الغذاء محليا ما أدى إلى زيادة الواردات الغذائية. لذلك وجب وضع استراتيجية اقتصادية حديثة ومتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر واستغلال مختلف الموارد استغلالا جيدا وكذا زيادة الاستثمارات في القطاع الزراعي ودعم البحث العلمي في هذا المجال.

#### المراجع:

- بن عيسى كمال الدين، كبيري فتيحة، تحدي الأمن الغذائي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1995-2015)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19، 2018.

-البنك الدولي، 2023، متوفر على الموقع :  
<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security>

- طروبيا نذير، تشخيص معضلة الأمن الغذائي في الجزائر (دعوة لتأهيل السياسات الزراعية المتعثرة وتعزيز فاعليتها)، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، 2020.
- قويسى مبروك، بن موسى كمال، 2022، تحديات الأمن الغذائي في الجزائر وسبل تحقيقه، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 02،

-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، 2023، متوفر على الموقع :  
(<https://www.cnese.dz/en/cnese-portal/3352>)

-مؤلف سعاد، شليحي الطاهر، نحو استراتيجية متكاملة للأمن الغذائي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، العدد الاقتصادي 33 (02).

-موقع جريدة المصدر، 2023، متوفر على الموقع، <https://almasdar-dz.com/148370>.

-وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي بالجزائر، متوفر على الموقع،  
<https://www.aoad.org/Algeria-Inv.pdf>، تاريخ الاطلاع، 2023/09/27.